ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:07 العدد: 03(2022) ص893-911

مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الإقتصادية

المشاكل والاليات المقترحة لتفعيلها –حالة الجزائر -

The extent to which corporate governance and social responsibility can be applied in economic institutions The problems and the proposed mechanisms to activate them - the case of Algeria -

د.قطاف عبدالقادر *
المركز الجامعي أفلو (الجزائر)
مخبر : الدراسات القانونية والإقتصادية
aek.guettaf@cu-aflou.edu.dz

د. ماحي محمد
المركز الجامعي أفلو (الجزائر)
مخبر : الدراسات القانونية والإقتصادية
m.mahi@cu-aflou.edu.dz

ط.د .رافع كمال
المركز الجامعي أفلو (الجزائر)
مخبر : الدراسات القانونية والإقتصادية
k.rafaa@cu-aflou.edu.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
13 جانفي 2022
تاريخ القبول:
17 فيفري 2022

الكلمات المفتاحية:
- ✓ حوكمة الشركات
- ✓ المسؤولية الاجتماعية

الملخص:

تحضى دراسة المسؤولية الاجتماعية و الحوكمة بأهمية كبيرة في مجتمعنا ،حيث لم يعد في وقتنا الحاضر الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن برامج التنمية الاجتماعية، خاصة في ظل اكتساح القطاع الخاص لمعظم اقتصاديات العالم ، ففكرة تركيز المؤسسات الاقتصادية على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة المسيرين في هذه المؤسسات لمسؤوليتهم الاجتماعية فتبنت مبادئ الحوكمة وبرامج المسؤولية الاجتماعية جنبا إلى جنب كوسيلة منها لتنمية العلاقة مع الآخرين .ومن هنا تكونت لدى المؤسسات التزامات تتعلق أساسا بمبادئ المسؤولية الاجتماعية تجاه تحقيق التوازن بين الربحية والمشاركة في التنمية والتحديات الاجتماعية.

Article info

Received :
13 January 2022
Accepted
17 February 2022

Keywords:
- ✓ *Corporate Governance*
- ✓ *Social Responsibility*

Abstract :

The study of social responsibility and governance is of great importance in our society, as the state is no longer the only responsible for social development programs, especially in light of the private sector's sweeping of most of the world's economies. The idea that economic institutions focus on maximizing profit and achieving the goals of capital owners is no longer acceptable to express the response of managers in these institutions to their social responsibility, so they adopted the principles of governance and social responsibility the institutions have obligations related mainly to the principles of social responsibility towards achieving a balance between profitability and participation in development and social challenges.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

لقد أصبح العالم اليوم عبارة عن قرية صغيرة تلاشت فيها كل القيود نتيجة لظهور العولمة ،والتي مست مختلف الجوانب سواء العلمية أو السياسية أو الاقتصادية ،كما ظهرت العديد من المصطلحات الحديثة والتي لقيت رواجا على الصعيد الدولي على غرار مصطلح "الحوكمة" و "المسؤولية الاجتماعية" ،فتعاظم الاهتمام بهذين المفهومين في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية ،لكونهما تساهمان بطريقة مباشرة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وكذا المحافظة على حقوق أصحاب المصالح ،فإتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق ربحيتها التجارية ويتعدى ذلك إلى تحقيق النمو المستدام من خلال تحقيق كل من الربحية الاجتماعية والبيئية.

كما شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية، حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية ولم يعد تقييم تلك المؤسسات يعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، ففكرة تركيز المؤسسات على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة المسيرين في هذه المؤسسات لمسؤولياتهم الاجتماعية.

فحوكمة الشركات في مجملها مجموعة من الآليات النظامية والمالية التي تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وأصحاب رأس المال في الشركة ،أي أنها تهدف إلى حمايتهم من التصرفات الانتهازية ،فآليات الحوكمة نشأت بسبب مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال مليكة رأس المال عن الإدارة ،والتي قدمت في واحدة من أهم دوريات الاقتصاد المالي (Jensen and Meckling 1976) وتم تطوير تلك الآليات منذ ذلك التاريخ.

إن الجزائر وبانتهاجها العديد من الإصلاحات الاقتصادية بغية ولوج إلى اقتصاد السوق، عملت على ترسيخ بعض مفاهيم حوكمة الشركات وهذا دون إدراك لمضمون الحوكمة، إلا أن دعم الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي جعل مبادئ الحوكمة تكون ضمن أهداف السلطات العمومية، خاصة وأنه تمت ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، كتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، وضعف جاذبية المناخ الاستثماري، مما دفع بالدولة إلى إصدار أول ميثاق لحوكمة الشركات في الجزائر تحت تسمية "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر"

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تطبيق حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الإقتصادية ؟ وماهي الاليات المقترحة لتفعيلها في الجزائر ؟

1. التأصيل النظري للحوكمة

1.2 نشأة الحوكمة :

نتيجة للثورة الصناعية اتسع نشاط العديد من المؤسسات وبلغ عدد المستثمرين فيها بالآلاف فأصبح من الصعب عليهم تسييرها واتخاذ القرارات اليومية اللازمة لتشغيلها بأنفسهم ، مما أدى إلى حدوث انفصال من ملكية المؤسسة

وإدارتها ، فأصبح أصحاب الأسهم مالكين للمؤسسة بينما يقومون بتوظيف مدراء تنفيذيين ليقوموا بإدارتها. (قطيب و عنيشل، 2019، صفحة 50)

إن نظرية الوكالة والتي ظهرت لأول مرة سنة 1932م في كتاب للمؤلفين أدولف بيرل Adolf Berel

وجاردينر منيز Gradiner Means والذي تناول الشكل المؤسسي لمنشأت الأعمال ، إلا أن هذا الفصل الذي تم بين الملكية والإدارة نتج عنه بعض المشاكل كخطر ضياع حقوق صغار المساهمين إذ لا يوجد سبب بأن يهتم المدراء الذين تم تعيينهم بمصالح هؤلاء المساهمين ، لأن ما يسعون إليه هو تحقيق ربح كاف لكسب رضا الملاك وتحقيق إشباع ذاتي كالسلطة أو الشهرة كما وقد يستغلون أصول المؤسسة لتحقيق حاجاتهم الشخصية وكذا السرقة والاختلاسات باعتبارهم الأقدر على

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ذلك من بين كل الموظفين وكونهم يملكون القدر الأعظم من السلطة

والرقابة وخاصة إذا كانت رقابة الملاك عليهم ضعيفة أو غير فعالة (عبد العال حماد، 2009، الصفحات 151-152)

وفي عام 1987 م أصدرت لجنة Tteadway تقريرا ضمن جملة من التوصيات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة والحد من التلاعب والغش في إعداد القوائم المالية، وذلك من خلال تعزيز أهمية ودور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في مجالس إدارة الشركات ، ولقد شهدت مختلف دول العالم انتشارا لهذه الفضائح المالية من الولايات المتحدة الأمريكية كفرنسا؛ كندا؛ ألمانيا... وغيرها، الأمر الذي جعل المجتمع المالي مضطرا ومجبرا للاهتمام أكثر بلجان المراجعة والتدقيق الداخلي

والخارجي ومجالس الإدارة التي تعد عناصر فعالة في نظام الحوكمة المؤسسية، لذا كان الاهتمام بتبني وتطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف المؤسسات بهدف المحافظة على استمرارية وتشجيع الاستثمار فيها عن طريق حماية حقوق المستثمرين فيها .

كما يعود أصل كلمة (Governance) إلى اللّغة اليونانية (Kubernan) في القرن 13م ،والذي كان يعني قيادة الباخرة الحربية أو الدبابة (Piloter un navire ourn char) ،ثم استعمل بعد ذلك في اللّغة اللاتينية بكلمة (Gubernare) في بداية القرن 14 بنفس المعنى

(James & enrnest , ,1992, p. 76) ، ثم ظهر في سنة 1478م في اللّغة الفرنسية بمصطلح (Gouvernance) وكان يقصد به فن أو طريقة الحكم

(الحربي و حمزة عبد الغني، 2010، صفحة 93)

2.2 الإطار التصوري لحوكمة الشركات

حرصت العديد من المنظمات والمؤسسات على دراسة الحوكمة في الشركات بصفة عامة والبنوك والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة ،نظرا لأثرها الواضح على زيادة كفاءة التشغيل ودعم القدرة التنافسية وترشيد القرارات .

ولهذا عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الحوكمة سنة1999م بأنها " ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة مؤسسات الأعمال ،وتحدد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط المؤسسة مثل مجلس الإدارة المساهمين أصحاب المصالح ،كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة ،ويحدد كذلك الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها" (الحربي و حمزة عبد الغني، 2010، صفحة 93) ، ومن خلال التعريف السابق تتضح لنا عدة معاني أساسية لحوكمة الشركات: (شحاتة السيد و نصر علي، 2007، صفحة 19)

- هي نظام أو مجموعة من الأنظمة للرقابة على أداء المؤسسات؛
- تنظيم وضبط طبيعة العلاقة بين مجلس الادارة والمديرين ،والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- التأكيد على أن المؤسسات يجب أن تدار لصالح المساهمين؛
- مجموعة من الأهداف والمفاهيم التي تهدف إلى تطوير أداء المؤسسة من خلال استخدام الأمثل لمواردها بكفاءة ونزاهة عالية.

3.2. خصائص حوكمة الشركات

تصف حوكمة الشركات بالعديد من الخصائص أهمها ما يلي: (طارق عبد العال ، 2007، صفحة 23)

أ- الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح في جميع المال الخاصة بالشركة مع المتعاملين مع خارج الشركة وفي داخل الشركة.

ب- الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث من خلال المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة.

ج- الإستقلالية: والتي تتحقق من خلال وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، ووجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي، إضافة لوجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.

د- المساءلة: تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب، وإمكانية تقييم

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين، وتقدم إرشادات لمجلس إدارة الشركة في كيفية وضع إستراتيجية الشركة ومراقبة الإدارة.

هـ - المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة، وتعني أن الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهنية بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضا تشجع على المشترك بينهما وبين تلك الأهداف.

و - العدالة: يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في الشركة، ونعني بذلك أن الشركة تتعهد بحماية مصالح المساهمين وتؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين.

ي-المسؤولية الاجتماعية: ونعني بذلك مسؤولية الشركة عن مصالح كافة المتعاملين والمجتمع والبيئة، وكل المتغيرات التي لها علاقة بالمجتمع (عزاوي و بوزيد، 2011، صفحة 188)

4.2. أهمية الحوكمة المؤسسية

تهدف الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ .

يؤدي الحفاظ على مصالح الأطراف وهو ما يفصح عن أهمية الحوكمة في الشركات كما يتضح في النقاط التالية:

- محاربة الفساد الداخلية؛
- تحقيق السلامة والصحة؛
- تحقيق الاستقامة ومنع الانحراف؛
- تقليل الأخطار والقصور؛
- تحقيق فعالية المراجعة الخارجية.

كما تكمن أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات في النقاط التالية:

- الرفع من الكفاءة الإقتصادية للمؤسسة من خلال وضع أسس العلاقة بين مديري المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين؛
- وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحواجز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية التي تراعي مصلحة المساهمين؛
- الانفتاح على أسواق المال من خلال قاعدة عريضة من المستثمرين بالأخص المستثمرين الأجانب لتمويل المشاريع الاستثمارية؛
- رفع مستويات الأداء للمؤسسات الوطنية وزيادة قدرتها على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك المؤسسات؛
- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات ؛
- توفر قواعد حوكمة المؤسسات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للمؤسسات أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها ؛
- تساعد على حماية حقوق المساهمين وضمان ممارستهم لحقوقهم الكاملة وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات مثل حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب واحتفاظ الشركة بسجل واضح للمساهمين وأسلوب مضمون لتسجيل الملكية؛
- يساعد نظام الحوكمة الجيد على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع المؤسسة ينظم العلاقات القائمة بين إدارة المؤسسة ويساعد على تحسين كفاءتها في إستخدام أصولها والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال؛

الحوكمة الجيدة تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المنافسة في المدى الطويل من خلال تأكيدها على الشفافية في معاملات المؤسسة مع المستثمرين والمقرضين وفي إجراء المراجعة والمحاسبة المالية تساهم في تحسين إدارة المؤسسة من خلال مساعدة مديري ومجلس إدارتها على تطوير إستراتيجية سليمة للمؤسسة، وضمان إتخاذ القرارات على أسس سليمة وتحديد المكافئات بشكل سليم يساعد النظام الجيد للحوكمة على منع حدوث الأزمات المصرفية وتحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته بشكل عام.

5.2. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر ،وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات ،وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد ،وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي: (محمد مصطفى ، 2006، صفحة 20)

- **المساهمين** Les Actionnaires

هم من يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم ،وتعظيم قيمة المؤسسة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ،ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة المؤسسة مما يؤثر على مستقبلها ،ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة المؤسسة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

- **مجلس الإدارة** Conseil d'Administration

وهم من يمثلون المساهمين إضافة إلى الأطراف الأخرى كأصحاب المصالح ،ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين ،والذي توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة والرقابة على أدائهم وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين خاصة الصغار منهم ورسم السياسات العامة للمؤسسة.

هذا وقد بينت المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند القيام بعملهم وهما:

-واجب العناية اللازمة: ويتطلب أن يمارس مجلس الإدارة عمله بالالتزام بالقوانين والأنظمة ،والتعليمات الموضوعة من خلال بذل الجهد والحرص ،والعناية اللازمة في اتخاذ القرار ،كما يجب توافر المؤسسة على إجراءات وأنظمة كافية وسليمة؛

-واجب الإخلاص في العمل: يظهر ذلك من خلال المعاملة المتساوية للمساهمين ،والمعاملات مع كافة أصحاب المصالح ووضع السياسات الملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك ...

- **الإدارة** L'Administration

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح المؤسسة ،وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين ،والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

ويعد رضا المساهم هو أساس بقاء الإدارة واستمرارها في العمل من منطلق أن الإدارة يتم تعيينها من قبل المساهمين.

-**أصحاب المصلحة** Les Partenaires

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين والموردين ،والعمال ،وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان ،إلا أنهم في مجموعهم يشكلون أطرافا مهمة في معادلة العلاقة في المؤسسة ،فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد المؤسسة على الإنتاج ،و بدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمين تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للمؤسسة ،فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بعملية الشراء اللازمة لعملية الإنتاج ،ولهذا يجب أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6.2. مكونات حوكمة المؤسسات:

-الحكومة:

فالحكومات يجب أن تعمل على اللامركزية للأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوب مع متطلبات المواطنين ولتغيير الظروف الاقتصادية بشكل سريع ومناسب ، فالحوكمة الجيدة للقرن الواحد والعشرين تحتم على حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أن تعيد النظر في تعريفها لدورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ،لتقليل هذا الدور وإعادة النظر فيه (الكايد، 2003، صفحة 45)

- القطاع الخاص:

تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال ،فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص ،واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية ،والنقدية والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وأن معظم الدول أصبحت تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية ،ومن ثم الاجتماعية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها ،إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين ،وتحسين مستوى الخدمات لهم. لهذا كان من الضروري تشجيع المشاريع الخاصة ودعمها لتصبح أكثر شفافية على مستوى الأسواق الدولية في ضل العولمة (الكايد، 2003، الصفحات 47-48)

- المجتمعات المدنية:

يشكل المجتمع المدني رأس المال الاجتماعي ،حيث يعمل الناس مع بعضهم البعض لتحقيق غايات مشتركة وعامة تعتبر أساسية للحوكمة ،فمؤسسات المجتمع المدني كالصحافة ،الاتحادات والجمعيات ،الأحزاب والمؤسسات التطوعية الغير حكومية التي لا تسعى لتحقيق الربح في عملها ،تعمل على إكمال دور الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى القطاع الخاص، وتعمل هذه المؤسسات على اشتراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية ،والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات ذات تأثير قوي في السياسات العامة ،مما يساعد على تحقيق إدارة هي أكثر عقلانية من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ،ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية.

7.2.مفهوم الحكم الراشد :قدمت العديد من الاجتهادات فيما يتعلق بمصطلح الحكم الراشد و يرجع ذلك إلى اختلاف الميادين وتباين المنظمات الفكرية، وللحكم الراشد عدة تسميات منها: الحكم الصالح أو الجيد، الإدارة الرشيدة، الحاكمية، أسلوب الحكم، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ...الخ، وتعنى كلمة الحاكمية أو الحكم في اللغة العربية أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به، مثلما تعني العلم و الثقة، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: « ولقد آتينا لقمان الحكمة ... » (سورة لقمان الآية:12)، كما تدل كلمة الحكم على العدل. (نصير و زين، 2019، صفحة 25)

عرفت الحكم الراشد على أنه "استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة، يثير الموارد للازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية"، ويركز هذا التعريف على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية و البيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و كتعريف إجرائي يمكن القول: « الحكم الراشد هو ممارسة السلطة داخل الدولة لإدارة الموارد على جميع المستويات اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، ويشمل الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص والتي تعنى بتطوير المجتمع و بتحقيق تنمية طويلة المدى وذلك في ظل مبادئ الشفافية، المساءلة وسيادة القانون».

وأما الاتجاهات النظرية المفسرة لمواقف الدول النامية نحو مساءلة الحكم الراشد فقد تمثلت باتجاهين رئيسيين: (نصير و زين، 2019، صفحة 26)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **الاتجاه الأول**: وتعبر عنه المدرسة التبعية، والذي يطرح مفاهيم التبعية الاقتصادية المولدة للتبعية السياسية، والذي ينتهي بفكرة التبعية الفكرية التي تخدم المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية من خلال تقديم خطاب إيديولوجي يتلاءم مع تلك المصالح.

- **الاتجاه الثاني**: وتعبر عنه نظرية التعلم و التي لا تستبعد إمكانية قدرة الدول النامية من إضفاء خصوصيتها على أية مفاهيم واردة إليها من الخارج في الفكر و الممارسة.

8.2.أبعاد الحكم الراشد: ومن أهم الأبعاد ما يلي :

- **البعد السياسي**: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

- **البعد التقني**: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها.

وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة. (نسيمة مسالي ، 2018)

-**البعد الاقتصادي والاجتماعي**: و الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد). (رياض عيشوش ، 2018، صفحة 4) ،و بناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح و عقلانية الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم و ضمانة حرياتهم.

كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة.

والشكل الموالي يمثل آليات الحكم الراشد

الشكل 1: آليات الحكم الراشد

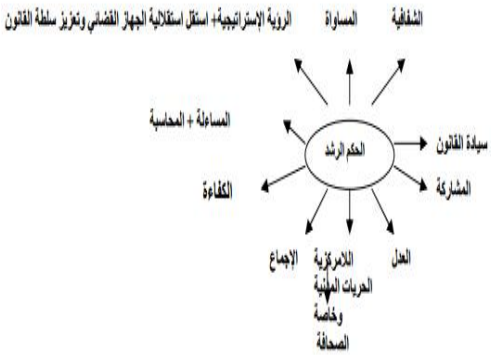

المصدر: (حسن كريم ، 2004، صفحة 97)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

9.2. نماذج الحوكمة في العالم:

لقد ميز مجموعة من المفكرين بين عدة نماذج لحوكمة الشركات ،فهناك نماذج الحوكمة التي تعتمد على رقابة الأسواق المالية ونماذج الحوكمة التي تستند لإشراك البنوك والحد من آليات الأسواق ،ونموذج يجمع بين النموذجين وأهم هذه النماذج هي :

- نموذج الأسواق:

يطبق هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية ،والمملكة المتحدة ويسمى بنموذج الأسواق أو الخارجين لأن الرقابة فيه تمارس من طرف السوق المالي ،بحيث تتميز الدول الأنجلوساكسونية بالدور الجوهري الذي تلعبه الأسواق المالية في عملية التمويل ،إضافة إلى القوانين التي تحد من مشاركات البنوك في رأس مال المؤسسات ،سعيا وراء جعل الملكية أكثر تشتتا خوفا من السيطرة التي يمكن أن تحدثها البنوك (Frank Bancel, 1997, p. 32)

يتميز هذا النموذج بكون أن المؤسسة تحوي على عدد كبير من الملاك (المساهمين) حيث يملك كل منهم عددا صغيرا من أسهم المؤسسة ،ويقوم هذا النموذج على افتراض أن حوكمة المؤسسات تستخدم لحماية مصالح واهتمامات حملة الأسهم سواء كانوا أفرادا ،أو مستثمرا مؤسسيا ،لذا يعتبر حملة الأسهم هم الفئة الوحيدة ذات المصلحة التي تسعى المؤسسة لتحقيق مصالحهم ورغباتهم ،والفئة الوحيدة التي لديها القدرة للتأثير على قرارات الإدارة ،فالإدارة من منظور هذا النموذج هي وكيل لأصحاب المال (حملة الأسهم) ،ووظيفتها الأولى هي تعظيم ثروة حملة الأسهم ،لذا فإن مقياس نجاح المؤسسات في هذا النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق على الأموال المستثمرة التي تقدم للمساهمين (بهاء الدين ، 2009، صفحة 12)

- نموذج البنوك:

يطبق هذا النموذج بشكل أساسي في كل من ألمانيا واليابان ،وفيه تتركز الإدارة والملكية في أيدي عدد قليل من الأفراد أو العائلات ،أو المديرين ولأن هؤلاء الأطراف يؤثرون بشدة على طريقة تشغيل وعمل المؤسسة يطلق عليهم الداخليون الذين يقومون في هياكل الملكية المركزة بممارسة السيطرة أو التحكم في المؤسسة بعدة طرق منها قيامهم بملكية أغلبية أسهم المؤسسة ،وتمتعهم بأغلبية حقوق التصويت ،حيث غالبا ما يقوم المساهمون ذو ملكيات الضخمة من الأسهم بالتحكم في الإدارة عن طريق التمثيل المباشر في مجلس الإدارة وفي بعض الأحيان يملك الداخليون عدد قليل من الأسهم لكنهم يتمتعون بأغلبية حقوق التصويت عندما تتعدد أنواع الأسهم مع تمتع بعضها بحقوق تصويت أكثر من بعضها الآخر ،ينتشر هذا النظام في الدول التي تعتمد بدرجة أكبر في التمويل على البنوك ولا تلعب الأسواق المالية بها دور كبير (Eusta & wa Mandzila, 2005, p. 28)

حيث تزداد ملكية البنوك والمستثمر الرئيسي في المؤسسات ،فهؤلاء المساهمين من المستثمرين المؤسسين والبنوك تتوافر لديهم القدرات والإمكانيات التي تمكنهم من الرقابة على الإدارة ،وضبط أدائها.

- النموذج الهجين

يطبق هذا النموذج في فرنسا وايطاليا وقد سمي بالنموذج الهجين لأنه يجمع بين نوعين من الرقابة وهما رقابة السوق المالي ،والرقابة الممارسة من طرف البنوك ،ففي فرنسا مثلا فقد سيطرت الدولة لمدة طويلة من خلال عمليات التأميم التي قامت بها على رأس مال العديد من المؤسسات والبنوك ،من أجل ضمان تطبيق جيد للحوكمة ،فقد أكدت على ضرورة وجود سوق مالي متطور وكفئ مع القيام بخصخصة رأس مال مجموعة من المؤسسات التي تؤدي أداء ضعيف ،وأهم ما يميز هذا النموذج : (Frank Bancel, 1997, pp. 74-76)

- وجود مساهمات متبادلة بين المؤسسات؛
- الأطراف الفاعلة في مجلس الإدارة هم المساهمون والعمال؛
- وجود عدد كبير من المساهمين في رأس مال المؤسسة؛
- ارتباط تمويل عدد كبير من المؤسسات بالبنوك ،مما قد يؤثر على استقلالية هذه المؤسسات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3. المسؤولية الاجتماعية

1.3 التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية:

تشكلت البدايات الأولى للمسؤولية الاجتماعية مع نشأة المجتمعات وتطورت مع تطور الحضارات، ومع ظهور الأديان ترسخت المفاهيم الاجتماعية، فجاء الإسلام ليركز على التكافل الاجتماعي من خلال إقرار مجموعة من أشكال العطاء الديني مثل الوقف والزكاة والصدقات.

وسنوجز فيما يلي المراحل التي تشكل إطارا فكريا لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية : (صديقي خضرة، 2016)

الثورة الصناعية والإدارة العلمية: لم يكن هناك أي وعي بيئي لأن الثورة الصناعية كانت في بدايتها، لهذا شهدت الثورة الصناعية ولفترة طويلة من تطورها الكثير من المآسي الإنسانية من الإهمال وسوء الاستغلال، وقد ظلت هذه الحالة قائمة في القرن 19 والربع الأول من القرن العشرين ليس على مستوى الفكر الاقتصادي فحسب بل انسحب على القيم والأهداف السائدة في المجتمع حيث مصلحة الأعمال هي المصلحة العليا وأقصى الربح هو القيمة الاقتصادية العليا. إلا أن هذه الأفكار لم تصمد كثيرا أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم، وهنا نستطيع القول أن إدارات المؤسسات قد أدركت جانبا بسيطا من المسؤولية الاجتماعية تجسد في تحسين أجور العاملين.

مرحلة العلاقات الإنسانية: بدأ في هذه المرحلة الاهتمام بالمستفيد الأول والقرب للمالكين وهم العاملون، نظرا لتزايد استغلال العاملين وإصابات العمل الكثيرة...أدى هذا إلى بروز تيارات تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل وتقليص ساعات العمل، أي ضرورة الاهتمام وإعادة النظر في ظروف العمل، وقد كان ثمرة هذا الشعور هو تجارب "هاوثورن" وهي دراسات حاولوا من خلالها معرفة تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية. وقد أبدت المؤسسات اهتماما للعاملين لغرض زيادة الإنتاج وبذلك زيادة أرباح المالكين، ومن هنا نجد أن المسؤولية الأساسية للمؤسسة هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى.

مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم المؤسسات: إن التطورات التي أدخلها"Henerg ford" بابتكاره لخط الإنتاج والذي أفرز إنتاج كميات كبيرة وضخمة من السيارات أدى إلى تضخم وكبر حجم المؤسسات الصناعية وزيادة عدد العاملين فيها، لأن العامل يتخصص بجزء بسيط جدا من العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل ليتقنه، فضلا عن التلوث البيئي الذي تزايد جراء العمليات الصناعية وما تبقى من فضلات الإنتاج والغازات التي انعكست بمجملها على صحة وسلامة أفراد المجتمع، كذلك لا ننس بداية الاستنزاف الموسع للمواد الطبيعية كالغابات وغيرها، وبالتالي هذا يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات.

مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية: تعد الأفكار الاشتراكية التي انتشرت في الدول الصناعية، من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تخص المستفيدين باختلاف أنواعهم، فمن أبرز المطالب التي نادى بها العاملون هو ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل...

مرحلة الكساد الاقتصادي والنظرية الكينزية: فحصول الكساد العالمي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية التي ينظر إليها بمثابة الركيزة والقاعدة الأساسية للاقتصاد قد يلجأ إلى تصريح آلاف العاملين ما أدى إلى اضطرابات، حيث فقد الأفراد ثقتهم بها كما برزت أصوات تدعو إلى تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، وفي هذه المرحلة تدعو نظرية كينز إلى وجوب تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي، أدت هذه الدعوات إلى ضبط وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي: تعد هذه المرحلة من المراحل الحاسمة في انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة، فالحرب العالمية الثانية شكلت تجربة مهمة في تدخل الدولة في مجالات عديدة وتوجيه الاقتصاد في الدول المتحاربة، كما تعزز دور النقابات وتعالت أصواتها بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

العاملين وتعزز مشاركتهم في مجالس الإدارة، فالمشاركة بالقرار وتحديد حد أدنى للأجور وظهور جمعيات حماية المستهلك... هو ما أدى إلى قفزة حقيقية في ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وليس طرحا نظريا فقط.

مرحلة المواجهات بين الإدارة والنقابات: تميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات، فقد أصبحت قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسة وزيادة عدد الإضرابات وتعرض الكثير من المؤسسات إلى خسائر كبيرة، كما كان لتطور وسائل الاتصال دورا في توعية المجتمعات في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا هذا ما أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، كما تعالت أصوات تدعوا إلى حماية البيئة ونشر الوعي البيئي كمحاولة للحد من التلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية التي اتسعت بشكل كبير. كما تميزت هذه المرحلة بكثرة القضايا أمام المحاكم لأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الانتهاكات التي تقوم بها المؤسسات تجاه المجتمع كعدم صلاحية المنتجات والإضرار بصحة وسلامة المستهلك كقضايا التسمم الغذائي أو إصابات العمل أو الانتهاكات البيئية المختلفة.

مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية: لقد تجسدت النداءات والاحتجاجات في المراحل السابقة في تشكيل قوانين ودساتير أخلاقية، بدأت الدول قبل المؤسسات بصياغتها وتبنيها، وبدأت الأهداف الاجتماعية والاستعداد للالتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات المؤسسات ورسائلها بشكل واضح وهذا ما سعى إليه الميثاق العالميGlobal Compact ، والذي يطرح مجموعة من المبادئ الرئيسية ويكرس مفاهيم التعاون بين قطاع الأعمال والمجتمعات التي تعمل فيها وتركز هذه المبادئ على العناصر التالية: حقوق الإنسان، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، حماية البيئة

2.3. مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تتعدد تعريفات المسؤولية الاجتماعية حيث اختلفت الآراء والتوجهات حول هذا المفهوم، وفيما يلي نورد بعض التعريفات الخاصة بهذا المفهوم:

- عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها " التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع، لتحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في أن واحد ."

(Michel & François , 2007, p. 23)

- أما تعريف المسؤولية الاجتماعية من قبل الإتحاد الأوروبي فيعرفها بأنها: مفهوم تقوم منظمات الأعمال بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، ويركز الإتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية هوي مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أ وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع (مقدم و زايري، 2013، صفحة 175)

- ويعرف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية المسؤولية الاجتماعية بأنها: السلوك الأخلاقي للمؤسسة تجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في المؤسسة، وليس مجرد حاملي الأسهم . (الأمم المتحدة، 2004، صفحة 27)

- أما (CAROLL)فعرفها على أنها: ما يتوقعه المجتمع من المؤسسات من النواحي الاقتصادية، التشريعية، الأخلاقية والخيرية (Oliver Dubigeon, 2009, p. 6)

- أما فيليب كوتلر ونانسي لي فقد عرفا المسؤولية الاجتماعية على أنها: هي التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسة أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات من موارد المؤسسية (فيليب كوتلر ، 2007، صفحة 14)

من خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف للمسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسات الأخلاقي والتطوعي تجاه المجتمع والتي تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

-المفهوم الكلاسيكي: يعود للعالم آدم سميث (ADEM SMITH) الذي أكّد على أنّ كافة منظمات الأعمال تسعى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة. فالربح هنا أصبح هدفاً أحادياً تسعى إليه المنظمة.

-المفهوم الإداري: الذي تمّ إدراكه سنة 1930، حيث تمّ التحوّل من الهدف الأحادي إلى هدف آخر يتمثل في تعظيم رضا المديرين أنفسهم وبحثهم عن القوة والأمان والموقع المتميّز في ظلّ نمو واِتساع المنظمة، وأشار فرنسيس سيتون (FRANCIS X.SUTTON) في بحثه سنة 1956، إلى كون المسؤولية الاجتماعية تظهر وتبرز في المؤسسات الكبيرة من خلال موازنة إدارة المنظمة ما بين عدد من العناصر المتفاعلة معها (حملة الأسهم، المقرضين، الموردين، الزبائن والحكومة) والتي يكون لها تأثير كبير في مساعدة المديرين على تقديم المزيد من المنافع العامة نحو المجتمع.

-المفهوم البيئي: الذي اِختلفت تسمياته من نموذج البيئة الاجتماعية عند (JACOBY) والنموذج النوعي لحياة المديرين عند (HAY-GRAY) إلى نموذج وجهة النظر العامة لـ (WILLIAMS)، بدأت ملامحه تظهر سنة 1960 بتحَسُّسْ المديرين في كون

مسؤوليتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المنظمة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصرًا، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعدّدة تتمثل في عموم المجتمع. وخير من أوضح الفكرة هما (RALPH NADER) و(JOHN K.GALBRAITH).

الجدول 1: مفهوم المسؤولية الاجتماعية تبعاً للمؤسسات الدولية

السنة	الجهة	مفهوم المسئولية الاجتماعية
1999	WBCSD	عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها: الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل.
2005	World Bank	عرف البنك الدولي المسئولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص بأنها: الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد.
2006	مكتب العمل الدولي	أنها طريقة تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلاتها مع قطاعات أخرى.
2006	مواصفات الايزو 26000	هي ترجمة لقراراتها ونشاطاتها تجاه المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، ويأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح، ويحترم القوانين السارية، ويتوافق مع المعايير الدولية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قراءات لمراجع الدراسة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات :

هناك ثلاثة أبعاد تشير إليها المسؤولية الاجتماعية تتمثل فيما يلي: (مقدم و زايري، 2013، الصفحات 179-180)

أ- البعد الاقتصادي: يشير البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين من خلال تحقيق الربح وتوزيعه بشكل عادل، مع أهمية الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسة مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد وحق المساهم في الإطلاع والمشاركة في قرارات الشركة، والاستثمار الأخلاقي، حيث يتوجب على المؤسسات تبني وتطبيق مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها، كما أن المسؤولية الاقتصادية للشركة تعني مساهمتها في تحسين أداء الاقتصاد الوطني سواء في السوق المحلية أو الدولية وكذا مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة.

ب- البعد الاجتماعي: لابد للشركة أن تساهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية، وتوفير الأمن الوظيفي والمهني والرعاية الصحية والمجتمعية لهمن ويعد النمط الإداري المنفتح الذي تعمل به المؤسسة حاسما حيث أن لاعتبار سلوكها الاجتماعي تأثير يتجاوز حدود المؤسسة نفسها، ليشمل عددا كبيرا من المستفيدين.

فالدور الاجتماعي للشركة يتجاوز مسؤولياتها تجاه موظفيها إلى مسؤوليات أخرى من أهمها المشاركة في حل المشكلات الاجتماعية، التوظيف، الدعم المالي للمنظمات الخيرية، الإشراك في بناء وإدارة المراكز الدينية والصحية والرياضية والثقافية،ترسيخ العمل التطوعي والخيري بين العاملين فيها، المساندة المستمرة للمجتمع في قضاياه العادلة والوقوف معه في حالات الأزمات والكوارث.

ج- البعد البيئي: لابد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الإنبعاثات السمة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة و الإنتاجية من الموراد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على موارد الأجيال القادمة، وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة، ذات الصلة بنشاطاتها، كما عليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز، لتتمكن من التحسين الفعال لأدائها البيئي.

4.3. أهداف المسؤولية الاجتماعية

هنالك عدة أهداف للمسؤولية الاجتماعية يمكن تحديدها في التالي: (Toms.N, 2002, pp. 52-70)

- استجابة المؤسسة إلى التغير في توقعات الأطراف الخارجية الراصدة لرسالة المؤسسة؛
- تحقيق التوازن في التزامات المؤسسة بين حملة الأسهم والمجتمع؛
- تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية لأنشطة المؤسسة تجاه المجتمع؛
- رد فعل الأعمال التجارية تجاه المجتمع كمدخل أخلاقي؛
- تخفيض حدة التضارب بين أصحاب المصالح المتعارضة من حملة الأسهم والعاملين والمديرين والعملاء وأطراف المجتمع المختلفة؛
- المشاركة الإيجابية من قبل المحاسبين في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للشركات لإمكانية تحقيق التوازن النسبي بين العلاقة الاقتصادية (انتاج السلع والخدمات) والعلاقة الاجتماعية (دعم البعد الاجتماعي)؛
- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة بحيث لا تشمل فقط عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وانما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0

- ❖ الإفصاح عن العلاقة التي تقيمها المؤسسات ليس فقط مع عملائها وموظفيها بل أيضاً مع المجموعات المجتمعية الأخرى باعتبار أن جميع هذه المجموعات أطرافاً معنية بالشركات؛
- ❖ مراقبة أعمال الشركات من قبل المشاركين من الإدارة والمساهمين والعاملين والعملاء والموردين والمجتمع الأهلي والمدني كممثلين عن الأطراف المجتمعية؛
- ❖ دعم البعد الاجتماعي بمعرفة الشركة أكثر من مجرد الالتزام التشريعي؛
- ❖ القدرة على قياس أنشطة العقد الاجتماعي للشركة بشكل فعال يرقى الى وضعها بالمواطنة الصالحة مجتمعياً؛
- ❖ اكتساب ثقة الجمهور وارضاء المستهلكين وحمايتهم والتفاعل مع الرأي العام وتحسين صورة الشركة وسمعتها وتنمية ودعم قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية؛
- ❖ رعاية العاملين وتحقيق استقرارهم النفسي وتنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفير الأمن الصناعي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم؛
- ❖ التوازن النسبي بين رفاهية المجتمع ورفاهية الشركة في إطار تأدية الأعمال التجارية؛
- ❖ الإفصاح عن الدور المؤسسي في عمليات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة؛
- ❖ قيام المؤسسات بمقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته والافصاح في تقاريرها عن نتائج ذلك.

5.3. الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

هناك اتفاقاً عاماً بين الأدبيات على أربعة أنشطة اجتماعية أساسية يمكن أن تمارس من خلالها المؤسسات مسؤولياتها الاجتماعية تتمثل في التالي :

- الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية

تعتبر الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية من أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتتضمن ضرورة قيام منشات الأعمال ضمن أهدافها الاهتمام بالبيئة وذلك من خلال الرقابة على *التلوث* أثناء تنفيذ أنشطتها، والحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة الشركة لنشاطاتها التي تؤثر على البيئة، بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالشركة والمحافظة على الموارد الطبيعية. ومن أهم الممارسات التي تناط بالشركات في هذا المجال:(Patil, 2014)

- ❖ عمل برامج لترشيد استهلاك الطاقة والماء والموارد الطبيعية؛
- ❖ عمل برامج للحد من تلوث الهواء والماء والتربة؛
- ❖ التشجير وزيادة المساحات الخضراء؛
- ❖ إنتاج منتجات صديقة للبيئة؛
- ❖ تطوير عمليات صناعية أكثر كفاءة في استغلال الطاقة؛
- ❖ حماية الثروات الطبيعية وتقليل أثر الصناعات على البيئة؛
- ❖ تحويل النفايات إلى مواد قيمة.

- الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع

للمجتمع المحلي والبيئة المحلية في نظر المؤسسات اعتباراً خاصاً، فهي تنظر إليه على أنه شريحة مهمة تتطلع إلى تمتين علاقاتها معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها بذل الجهود والنشاطات المضاعفة تجاهه، والعمل على زيادة الرفاهية العامة لهذا المجتمع، وذلك من خلال النشاطات التي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية كإنشاء الجسور والحدائق، ومن خلال المساهمة في الحد من مشكلة البطالة بالتركيز على تشغيل أبناء المجتمع المحلي في مشاريعها، ودعم بعض النشاطات الأخرى مثل الأندية الترفيهية لهذا المجتمع مع احترام العادات والتقاليد، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم العون المادي لذوي الاحتياجات الخاصة، هذا بالإضافة الى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات. وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، والرياضية والفنية، والتعليمية، والتدريبية، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي ، ويلاحظ إن غالبية الأنشطة تتسم بالاختيارية والالتزام الطوعي من قبل الشركة مما يعزز من

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

استمرارية الشركة وتواصلها مع المجتمع المحلي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (Gray, R & Kouhy, R, 1995)

- الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية

تعتبر الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية من الأنشطة الهامة تطوير وازدهار عمل منشات الأعمال فالعلاقة بين المنشأة والعاملين علاقة مصالح متبادلة، فاذ قامت المنشأة برعاية مصالح العاملين بالشكل المناسب الذي يرضيهم، فإن اخلاصهم للعمل في المنشأة سيزداد وبالتالي تتحقق مصالح الطرفين، ويمكن أن تتضمن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية ما يلي: (وهيبة ،مقدم، 2013)

تبني نظام المشاركة بالأرباح؛

- ❖ الاهتمام بنظام وخطط المعاشات؛
- ❖ الاهتمام بنظام الحوافز والمكافآت المتبع في داخل المؤسسة؛
- ❖ المساهمة في ملكية المنشأة عند إجراء التوسعات من خلال تمكين العاملين لامتلاك الاسهم بتخصيص جزء من الأسهم الجديدة للعاملين؛
- ❖ عدالة المعاملة بين العاملين من حيث السن والجنس ومستوى التعليم وغيرها؛
- ❖ ملاءمة بيئة العمل فيما يتعلق بالأثاث ومعدات العمل؛
- ❖ ملاءمة العمل فيما يتعلق بالتهوية والإضاءة والضوضاء؛
- ❖ نشر روح التعاون والألفة والترابط بين العاملين بصفة عامة وبين العاملين الجدد والقدامى؛
- ❖ نشر روح التعاون الطيب بين الرؤساء ومرؤوسيهم؛
- ❖ اعداد برامج الرعاية الصحية للعاملين.

- الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات

من حق العملاء الحصول على منتجات وخدمات مميزة وأن يتم الإعلان تلك المنتجات والخدمات بكل صدق وأمانة، وأن يتم تقديم منتجات صديقة وأمينة، مع إرشادات واضحة بشان استخدام المنتج، مع الالتزام بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، والالتزام بتطوير مستمر للمنتجات التي تتوافق مع الاحتياجات المستجدة لهذا المجتمع، مع الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار (Biehal & Sheinin,D.A, 2007)

وتشمل الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات، العمل على تحقيق رضا العملاء، و تيسير سياسات وإجراءات تقديم الخدمات للعملاء، وتقديم الخدمة لهم في المكان المناسب، وتيسير اداء الخدمات في الوقت المناسب للمتعاملين، وإيضاح المنافع الخاصة بخدمات المؤسسة للمتعاملين معها، والمحافظة على سلامة الخدمات المقدمة، وبث الثقة عند المتعاملين في تصميم وتكوين وجودة الخدمات المقدمة، وشرح معاني الخدمات المصرفية للمؤسسة بوضوح وجلاء، وشرح وبيان شروط التعامل وتحديد العوائد بوضوح، وإعداد البحوث لدراسة دوافع وسلوكيات المتعاملين، والاهتمام بمقترحات واراء المتعاملين، والاهتمام بشكاوى المتعاملين والرد عليها وإعلانها

5.3. علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات :

حوكمة المؤسسات وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسؤولية اجتماعيا بالنسبة للموضوعات المحورية الأخرى، فالمؤسسة التي تهدف أن تصبح مسؤولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظاما لحوكمة المؤسسة يمكنها من توفير إشراف عام ووضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق حوكمة الشركات كما جاء في ركائز حوكمة الشركات فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والزبائن والموردين والمجتمع، وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة في هذا الصدد، وعليه فإن مفهوم حوكمة الشركات يتسع في معناه ليشمل الجانب الاجتماعي وحماية الأطراف المختلفة ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات تجاه المجتمعات (حسين الأسرج، 2010، صفحة 4)

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حوكمة المؤسسات لا يضم المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال فحسب بل يمتد لشمل كل المؤسسات ووحدات الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء مملوكة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

للقطاع الخاص أو العام العاملة في المجتمع، حيث يؤثر نشاطها على رفاهية الأفراد والشركات والمجتمع، فحوكمة الشركات هي منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة والمجتمع ككل.

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات جاء ليعكس الوعي المتزايد من كون العمل التجاري المستديم لا يمكن تحقيقه فقط عبر تعظيم الربح في الأجل القصير، لكن الأهم من ذلك هو تبني سلوكيات مسؤولة فلا أحد يمكنه تجاهل الرابط الموجود بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي هي محور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فمعظم الدراسات تشير إلى أن تطبيق الحوكمة سينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع (حسين الأسرج، 2010)

6.3.قياس الأداء تجاه المسؤولية الاجتماعية :

لم يتم الاتفاق على مؤشرات محددة أو طريقة بذاتها لقياس الأداء تجاه المسؤولية الاجتماعية، ولكن ظهرت بعض البحوث لوضع مؤشرات للقياس، ووفقا لإحدى الدراسات تم تصنيف المؤشرات وفقا لستة ميادين تعكس تقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

- المناخ في أماكن العمل (شروط وظروف العمل، الصحة والأمان، التكوين.....)؛
- السوق (دراسة سلوك المستهلكين، عدد احتجاجات الزبائن، العلاقة مع الموردين، الاستثمار في البحث والتطوير .....) البيئة (حجم الماء والطاقة المستعملة، الغاز، تسيير الفضلات، برامج التكوين.....)؛
- الاندماج في المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية (خلق وظائف جديدة، توفير سيولة مالية.....)؛
- احترام حقوق الإنسان؛
- مراعاة القواعد الأخلاقية (عدد حالات الرشوة، عدد العقود الملغاة لعدم الملائمة.....)

4.المشاكل التي تواجه تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

تخص مشاكل الحكم الراشد أو حوكمة الشركات بدرجات متفاوتة مجموع المؤسسات الناشطة في الأسواق ولذلك حسب تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2009 ، ومن أهم هذه المشاكل نذكر: (وزارة المؤسسات الصغيرة ، 2009، صفحة 24)

-**تدهور العلاقة بين المؤسسات و البنوك** :ثمة مشكلة واسعة الانتشار حيث تشتكي العديد من المؤسسات من صعوبة الحصول على قرض بنكي، في حين ترى البنوك عادة ضعف رأسمال هذه المؤسسات الذي لا يكفي لتقديم ضمانات مقابل هذه القروض.

-**ضعف الاستثمارات الخارجية في النواة الأولية للمؤسسة التي غالبا عائلية** :في الجزائر ليس هناك تجميع كاف لتجارب ناجحة تخص تجارب في فتح رأس المال، بالنظر إلى الحذر الذي يبديه أقلية المساهمين الذين يخشون فقدان حقهم في المراقبة اللازمة لتسيير المؤسسة بالنظر إلى المساهمين الغالبين.

-**غياب الثقة مع الإدارة الجبائية** :توسعت مع الوقت علاقة حذر لدى المؤسسة الجزائرية خاصة منها الخاصة مع الإدارة الجبائية، واقتنع الكثير من رؤساء المؤسسات بضرورة وجود علاقة نزيهة وشفافة مع هذه الإدارة وعليه يعد الجهد المبذول من أجل شفافية ونزاهة الحسابات، عنصرا أساسيا يسمح للمؤسسة من بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء مقابل إجراءات الدعم التي تتخذها السلطات العمومية في هذا الشأن.

-**عدم توضيح العلاقة بين المساهمين** :تعرف الكثير من المؤسسات نزاعات داخلية بين فكرة حضارية » الجمعية « مفهوما سلبيا، على الرغم من أن » الجمعية « المساهمين والتي تعطي حركة وهي ممر لابد منه للمقاول الراغب في توسيع مؤسسته، و هي عصر حيوي لنمو المؤسسة وكذا تحديد قواعد تصرف المساهمين، لا سيما فيما يخص الحقوق والواجبات و حماية المساهمين الأقلية؛

-**عدم توضيح العلاقة بين الأطراف الفاعلة** :خاصة بين المسيرين و المساهمين، أو ما يطلق عليها " أزمة الوكالة "الناتجة عن تداخل الصلاحيات، عدم تناظر المعلومات....؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-**الوضعية الصحية للمؤسسة** :خاصة ما تعلق بضعف قواعد التسيير التي لا تسمح بضبط دقيق لنتائج المؤسسة في مختلف المجالات؛

-**غياب التنسيق بين الإستراتيجية و مصالح المؤسسة** :لأن المؤسسة غير قادرة على توقع المستقبل لأن اهتمامها يقتصر على الطريقة التي تمكنها من ضمان بقائها، خاصة في ظل المنافسة العالمية

1.4.الآليات المقترحة من أجل تفعيل حوكمة الشركات في الجزائر: يمكن ايجازها فيما يلي :

(عكسة و سعادة، 2019، الصفحات 88-89)

أ-الآليات التنظيمية التشريعية:

❖ إصدار تشريعات خاصة بحوكمة الشركات تكون قواعدها آمرة لا يمكن الإتفاق على مخالفتها تحت طائلة العقوبات المالية ، ولكن تطبق بصورة تدريجية نظرا للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني و لهشاشة المؤسسات و الشركات الاقتصادية في الجزائر ، غير أن نجاح حوكمة الشركات تعتمد على اقتناع الإدارة العليا والمساهمين بجدوى تنفيذ تلك القواعد.

❖ الاهتمام بإصدار التشريعات المختلفة والخاصة بتنظيم الشركات، البنوك، البورصة، القانون التجاري، غسل الأموال ومكافحة الاحتكار تدعم حوكمة الشركات ومرتبطة بالإفصاح والشفافية كتحديد الحد الأدنى من الإفصاح الواجب للحفاظ على سلامة السوق المالي، وكذلك قواعد القيد والإفصاح بالبورصة بالإضافة إلى إصدار مجموعة قوانين الغاية منها تحقيق أكبر قدر من الشفافية في السوق المالي وأفضل الممارسات الدولية.

❖ إنشاء لجنة على مستوى السوق المالي تختص بالإشراف و الرقابة على تطبيق الشركات الشفافية والإفصاح، والإفصاح عن مدى الالتزام بتشريعات حوكمة الشركات أي ما تم تطبيقه وما لم يطبق وأسباب ذلك .

ب-الآليات الأكاديمية:

يقع على عاتق الأكاديميين من ذوي الاهتمام بالمحاسبة والمراجعة عبء التطوير المستمر في برامج التعليم في مرحلتي التدرج والدراسات العليا، وذلك لتكوين محاسب ومراجع مؤهل التأهيل الكافي والملائم. ويمكن تحديد دور الأكاديميين في تفعيل دور حوكمة الشركات في ثلاث آليات أساسية هي:

❖ تطوير برامج التعليم المحاسبي وتوجيه البحوث المحاسبية لحل مشاكل الحوكمة وبرامج التعليم المهني المستمر.

❖ ضرورة عقد المؤتمرات في مجال حوكمة الشركات ودورها في تحسين المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح الجيد مع التركيز على مناقشة واقعية لقضية دور الحوكمة في العمل بإضفاء الثقة على الإفصاح المحاسبي من جهة، وزيادة إمكانية اعتماد أصحاب المصلحة في الشركات على المعلومات المحاسبية التي يوصلها هذا الإفصاح من ناحية أخرى، كما يمكن أن تركز على دور المراجعة في ضمان جودة التقارير المالية ومن ثم حماية مصالح أصحاب المصلحة.

❖ ضرورة تحقيق التكامل بين الجامعات في مجال الحوكمة، وذلك من خلال عقد ورش العمل المشتركة بين الجامعات لأغراض تطوير مقررات المحاسبة والمراجعة من منظور حوكمة الشركات.

د-الآليات العملية على مستوى الشركات

❖**تشكيل هيئة الحوكمة ولجنة النزاهة:** بحيث تهتم هيئة الحوكمة بمدى تطبيق الحوكمة في الشركة والإشراف على عملية إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها ، وتعمل على التصدي للمشاكل المالية والتغلب عليها في حال حدوثها، أما لجنة النزاهة فتعمل على تنمية الممارسات الإدارية الأخلاقية والالتزام بالقيم في أداء الوظائف المختلفة التي تقوم بها الشركة، بالإضافة إلى معالجة الحالات التأديبية المختلفة وكذلك سوء استخدام السلطة والفساد الإداري والمالي.

❖ وضع آليات لتنفيذ الحوكمة على مستوى الشركات: تتضمن هذه الآليات الإعلان عن الأهداف، الأنظمة الإشرافية، وسياسات الإفصاح وإجراءاته بطريقة مكتوبة، بالإضافة إلى العمل على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والمراجعة وتعميق مفهوم المساءلة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

❖ تمثل الوسائل والأساليب والطرق والواجبات والمسئوليات الملقاة على عاتق المحاسب والمراجع الممارس للمهنة آليات مهنية عملية لها مساهمات إيجابية في دعم الدور الحوكمي الإيجابي في تحقيق الإفصاح والشفافية ولا يمكن تحقيق هذا الدور ما لم يكن كل من المحاسب والمراجع نفسه مقتنعًا بأن دوره الحوكمي مرتبط باستعداده وقدرته على إثراء الممارسة المهنية العملية وإثبات أن للمحاسبة والمراجعة دور حوكمي لا غنى عنه لأصحاب المصلحة في إضفاء الثقة للمعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح الجيد الذي يحقق الشفافية.

❖ **تطبيق الممارسات الاجتماعية:**

تغيب في المؤسسات الجزائرية الثقافة الاجتماعية رغم التطور الذي تشهده هذه الأخيرة لدى المؤسسات العالمية، فالجانب الاجتماعي في الجزائر إذا ما استثنينا الوطنية للاتصالات) نجمة (مازال محصورا في جانب النقابات التي تتميز بمحدودية و ثبات أهدافها، ولكن أين مواطنة المؤسسات، و أخلاقيات الأعمال .... من كل هذا. رغم ارتباط الممارسة الاجتماعية في كثير من الأحيان بالحجم إلا أن هذا لا يمنع من تبني هذه الممارسات لإرساء الثقة و الشفافية بين مختلف الأطراف الآخذة، وهو ما يمثل عصب حوكمة الشركات في ظل الاندماج العالمي.

5.الخاتمة:

إن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحوكمة هي علاقة وطيدة ، حيث أن الحوكمة تعتبر إحدى أهم الوسائل التي تهدف إلى الارتقاء بالمؤسسات وتحسين صورتها لدى المجتمع، إضافة للفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسات نتيجة لتبنيها للحوكمة في جميع أنشطتها، من هنا تظهر العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحوكمة حيث أن كلاهما يهدف لتحسين صورة المؤسسة لدى بيئتها الخارجية والداخلية التي تتعامل معها. ولهذا كان لظهور وتزايد الاهتمام بمصطلح حوكمة الشركات وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية الأثر البالغ على تغير وتطور العلاقات التي تربط بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة (أصحاب المصلحة) من علاقات مبنية على مصالح ضيقة إلى علاقات راقية ذات بعد استراتيجي مبنية على التعاون والشفافية والتوافق في عملية تحقيق المصالح والأهداف ،وبذلك أصبحت هذه المؤسسات أمام حتمية النظر إلى هذه الأطراف كشريك يجب أخذه بعين الاعتبار من خلال العمل على إرضاؤه كضريبة للبقاء والنجاح.

وتقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ والمعايير التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا مؤسسة التمويل الدولية، وعليه فقد أصبح الالتزام بمتطلبات حوكمة المؤسسات اليوم أمرا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة وتطورها، لان التطبيق الجيد لنظام حوكمة المؤسسة يحدد الصلاحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات لكل الأطراف مما يجعل الجو ملائم للعمل بعيدا عن الصراعات والاختلافات، وعليه فمن الضروري الانتقال من التطبيق الاختياري لحوكمة المؤسسة إلى التطبيق الإجباري.

كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم المميزات التي تتميز بها حوكمة الشركات، حيث تعمل الحوكمة على جعل المؤسسة مسؤولة من خلال السلوك المهني الرشيد وتفعيل لغة الحوار والحرص على إتخاذ قرارات ترضي جميع الأطراف ، وذلك لكون البقاء والتطور في البيئة الاقتصادية الحديثة يتطلب من المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية، كما أن عليها أن تستجيب لمتطلبات هذه الأطراف وأخذها بعين الاعتبار، ولذلك أصبحت المؤسسات مطالبة بتطبيق حوكمة الشركات من أجل تعزيز المسؤولية الإجتماعية.

1.5.النتائج :

- تمثل المسؤولية الاجتماعية عملا أخلاقيا واجبا على إدارة المؤسسة لإعطاء المزيد من الاهتمام والرعاية الإنسانية والخيرية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
- تعمل حوكمة الشركات على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة وذلك لكون البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية يتطلب من المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية؛
- تعتبر الحوكمة شكل من أشكال القيادة لبناء علاقات مع أصحاب المصلحة وتحسين الأداء من جميع النواحي؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة وبالتالي تحقيق الحماية لأصحاب المصلحة في المؤسسة وتعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم؛

- يعمل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على دعم العلاقات والحفاظ عليها من خلال دعم الروابط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية... ؛

- العمل على تعزيز استقلالية الآليات الرقابية بما يمكنها من القيام بأدوارها المنوط بها عملها في تحقيق المساءلة والمحاسبة خاصة في المسائل المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية.

- العمل بالحوكمة يؤدي إلى حصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المؤسسة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية؛

- العمل على تفعيل الآليات الرقابية وفق متطلبات حوكمة الشركات من خلال تحديد أدوار كل من هذه الآليات؛

- إن قواعد حوكمة الشركات تؤكد على أن تكون إدارة المؤسسة بطريقة مسؤولة، وأن تكون مراقبة بصورة صحيحة، وأن تتعهد بتنفيذ فعالياتها أونشطتها بطريقة مسؤولة اجتماعياً؛

- حوكمة الشركات بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة، بحيث تعبر عن وجود مجموعة من الضوابط والأخلاقيات ومن الأعراف والمبادئ المهنية والمسؤولية التي بدونها يصعب ضبط وتحقيق عناصر الثقة والشفافية.

6. قائمة المراجع:

Biehal , G., & Sheinin,D.A. (2007). The Influence of Corporate Messages on The Product Portfolio. , Journal of Marketing, vol. (71), No. (2), 12-25.

Eusta , E., & wa Mandzila. (2005). La gouvernance d'entreprise-une proche par l'audite et le contrôle interne la harmattan. paris.

Frank Bancel. (1997). La gouvernance des entreprises. paris: économica, paris.

Gray, R, & Kouhy, R. (1995). Corporate Social and Environmental Reporting. A review of The Literature and A longitudinal Study of UK Disclosure, Accounting Auditing and Accountability Journal, Vol.(8), No.(2), 47-77.

James , r., & enrnest , c. (,1992). Governance without government. cambridge université press.

Michel , C., & François , Q.-L. (2007). La Responsabilité d'entreprise. France: édition la découverte, Paris.

Patil, Y. (2014). Corporate Social Responsibility Towards Environmental Management. Consulté le 11 11, 2021, sur Social Science Research Network : Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=2403680

Toms.N. (2002). Firm Resources, Quality Signals and Environmental Reputation: Some United Kingdom Evidence. British Accounting Review, Vol. (34).

أحلام عكسة ، و فاطمة الزهراء سعادة. (2019). مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في الجزائرNCA رويية نموذجا. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد3 ،العدد 1، خاص*، 74-92.

أعمر عزاوي ، و سايح بوزيد. (2011). دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية. *الملتقى الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر*. جامعة ورقلة، الجزائر.

أحمد نصير ، و يونس زين. (2019). الحكم الراشد ضمن توجهات المبادرة الجديدة لتنمية القارة الافريقية"النيباد"حالة:دولة الجزائر. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية* ، 22-47.

الأمم المتحدة. (2004). *منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية*.

حسن كريم . (2004). *مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

حسين الأسرج. (2010). *المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، جسر التنمية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 90.

حماد طارق عبد العال . (2007). *حوكمة الشركات*. مصر : طبعة 2 ،الدار الجامعية ،القاهرة .

خالد سعد الحربي ، و عبيد الله محمد حمزة عبد الغني. (2010). *الحوكمة في المصارف الاسلامية*. المملكة العربية السعودية: مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي ،مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز ،جدة.

زهير عبد الكريم الكايد. (2003). *الحكمانية قضايا وتطبيقات*. مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة.

سليمان محمد مصطفى . (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري –دراسة مقارنة*. مصر: الدار الجامعية الجديدة ،مصر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

سمير علام بهاء الدين . (2009). *أثر الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات على الأداء المالي للشركات المصرية-دراسة تطبيقية*. مصر: وزارة الاستثمار ،مركز المديرين المصري ،القاهرة.

شحاتة شحاتة السيد ، و عبد الوهاب نصر علي. (2007). *مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات*. مصر : الدار الجامعية ،مصر.

صديقي خضرة. (2016). المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات. *دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة*. الجزائر: جامعة الشلف.

طارق عبد العال حماد. (2009). *حوكمة الشركات والأزمة المالية*. مصر : الاسكندرية .

عبدالقادر قطيب ، و عبدالله عنيشل. (2019). واقع تطبيق الحوكمة المصرفيةفي البنوك الجزائرية –دراسة حالة بنوك ولاية غرداية. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد3 ،العدد 1،خاص*، 48-71.

نانسي لي فيليب كوتلر . (2007). ، *المسؤولية الإجتماعية للشركات،ترجمة علا أحمد إصلاح*. مصر: ط1،الدار الجامعية، الإسكندرية.

نسيمة مسالي .(2018). ، *الحكم الراشد و التنمية المستدامة في المغرب العربي، على الرابط* boulemkahel.yolasite.com :، *تاريخ الاطلاع* 14/09/2018. :

واخرون رياض عيشوش . (2018). *الحكم الراشد ، على الرابط :* http://www.fares-boubakour.edu.dz ، *تاريخ الاطلاع : 2021/10/17*.

ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في .(2009) .وزارة المؤسسات الصغيرة و *الجزائر*.

وهيبة مقدم ، و بلقاسم زايري. (2013). المسؤولية الاجتماعية للشركات: أداة لتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. *مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 7*، 172-190.

وهيبة ،مقدم. (2013). سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية). *الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة*. جامعة الشلف (الجزائر) : كلية العلوم الاقتصادية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)